

# تجربتي مع التراث العربي

محاضرة للأستاذ عبدالسلام هارون

(السبت 12 رجب 1403هـ)

23 نيسان 1983م.)



بسم الله الرحمن الرحيم

نحن في حاجة التراث لنحقق كلمة (التراث)، فلسنا نجد بين مواد اللغة العربية مادة (تراث)، وليس في معاجمنا العربية من المواد المبدوءة بالتاء والمختومة بالتاء إلا ثلاث مواد، لا تزيد ولا تنقص:

الأولى مادة (تفت)، ومما ورد فيها ما جاء في القرآن الكريم: (ثم ليقتضوا تفتهم) وقضاء التفت اذهاب الشعث والدرن، وهو ما يتحلل به المحرم في الحج من قص الشعر وقلم الأظافر ونحو ذلك.

والثانية مادة (تلت)، وفيها: التليث، بوزن فعيل، وهو ضرب من النجيل الذي يثبت في السباح.

والثالثة مادة (توث)، وقد ورد فيها (التوث) وهو لغة ضعيفة في التوث، تلك الثمرة المعروفة.

وهنا يتدخل التراث الصرفي الذي يقضي بأن بعض الكلمات المبدوءة بالتاء تكون تأوها مبدلة من واو، كالتخمة، وهي الأزمة الناشئة عن ثقل الطعام، قالوا: اصلها (وخمة)، فهي في مادة (وخم)، وكذلك التهمة في (وهم)، ومدلولها أن المرء يتوهم أن أخاه قد أساء أو تجاوز حداً من الحدود. ونحوهما التكلان، أصلها الوكلان، أي الاعتماد على وكيل. وكذلك (تترى) أصلها (وترى) من التواتر، و(التقى) هي الوقى، مأخوذة من الوقاية.

ولا يسكت الصرفيون عن عرض هذه النماذج، بل يذكرون العلة في هذا بقولهم: إن هذه التاء التي وضعها العرب في أوائل تلك الكلمات أجلد، من الجلادة، أي أقوى من الواو، التي هي دائماً في مهب الريح، لا تستقر على حال. فبدوا تلك الكلمات بما هو أقوى وأشدّ تحملاً للصدمات.

وعلى هذا استطاعوا في حذق أن يضعوا التراث في مادة (ورث)، ولعل أقدم النصوص التي ظفرنا بها في مجال هذه الكلمة هو النص القرآني الكريم: (وتأكلون التراث أكلاً لما)، (في سورة الفجر)، إذ نعى على أهل الجاهلية منعهم تورث النساء وصغار الأولاد، وأكلهم لأنصبائهم، وكانوا يقولون في جاهليتهم: "لا يأكل الميراث إلا من يقاتل ويحمي حوزة القوم. وكانوا يلمون جميع ما تركه الميت من حلال أو حرام، ويسرفون في إنفاقه".

ومما ورد في الشعر القديم قول سعد بن ناشب، وهوشاعر إسلامي كان بلال أبي بردة قد هدم داره، لأنه أصاب دماً في قوم:

فإن تهدموا بالغدر داري فإنها

تراث كريم لا يبالي العواقبا

وظلت كلمة "التراث محدودة المعنى، تتوب عن أخيها (الميراث) في كثير من الأمر، أن دخلنا في هذا العصر الحديث، فالفينا هذه الكلمة تشيع بشيوع البحث والتنبيش عن الماضي: ماضي التاريخ، وماضي الحضارة والفنون والآداب، والعلم، والقصاص وكل ما يمت القديم.

ويقصد بعبارة (إحياء التراث) في عرف الأدباء والمتقنين، إبراز نصوص المخطوطات ونشرها على نطاق واسع في ثوب قشيب ومعالجة خاصة، وتوضيح وتبيين، يتطلبه بعد المسافة الثقافية واللغوية بيننا وبين أسلافنا.

وليس إحياء التراث أمراً حديثاً، بل هو عمل طبيعي قامت به الأجيال القديمة على امتداد الدهر، وعلى صور شتى، من نشر للكتيب على نطاق واسع أيضاً يتولاه الوراقون، أو تلخيص لتلك المؤلفات، أو نقد أو تعليق عليها،

يتولاه المؤلفون والباحثون، فكم قد رأينا من كتب قديمة خلفها أصحابها فقام النساخون والوراقون بإحيائها وإذاعتها بطريقتهم الخاصة.

فالمقريري في الخطط (2: 253-255)، يذكر أنه كان في خزانة العزيز بالله الفاطمي ثلاثون نسخة من كتاب العين، ومئة نسخة من جمهرة ابن دريد، وأنه كان في خزانة كتب الفاطميين ألف ومئتا نسخة من تاريخ الطبري، ذلك التاريخ الضخم الفخم.

ويروي ابن النديم في الفهرست (369) عند ترجمته ليحيى بن عدى المنطقي النصراني، أنه كان ينسخ كتب التفسير والكلام.

ويروى عنه أنه قال نسخت بخطي نسختين من التفسير للطبري، وحملتهما ملوك الأطراف - أي أطراف الدولة العباسية- . وقد كتبت من كتب المتكلمين - وهم المسلمون أيضاً- ما لا يحصى. ويقول: ولعهدي بنفسي وأنا أكتب في اليوم والليلة مئة ورقة أو أقل. أليس في هذا صورة مشرقة لنشر التراث وإحيائه والعناية به!؟

ومن طريف ما يروى عن أحد النحاة، وهو يحيى بن محمد الأرزني، ما ذكره ياقوت في شأنه، أنه كان يخرج في وقت العصر سوق الكتب ببغداد، فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب الفصيح لثعلب ويبيعه بنصف دينار، ويشترى نيبيذاً ولحماً وفاكهة، ولا يبيت حتى ينفق ما معه جميعاً.

هذا جانب من جوانب إحياء التراث قديماً، يتمثل في صناعة الوراقين.

أما الجانب الآخر فيتمثل في شرح ذلك التراث وتفسيره والتعليق عليه، ونحن نجد أن حماسة أبي تمام، المتوفى سنة 231، تناولها بالشرح أكثر من عالم وأديب: فشرحها أبو بكر الصولي، والمرزوقي، وابن جني، والآمدي،

والتبريزي، والبطلوسي، وابو هلال العسكري، وابن سيده، والشنتمري وغيرهم، ممن أحصى عددهم صاحب كشف الظنون فارتفع العدد إلى واحد وعشرين شارحاً، وذكروا أن أول شارح لها هو أبو رياش بن إبراهيم الشيباني، المتوفى سنة 339.

وكتاب سيبويه، المتوفى سنة 180هـ، شرحه أكثر من 55 عالماً، منهم السيرافي، والرماني، والزمخشري، وابن الحاجب، والشلوبين وابن الباذش. ومقامات الحريري، المتوفى سنة 516هـ، تولى شرحها كثيرون، منهم الخوارزمي، والمطرزي، والعكبري، والشريشي الذي صنع لها وحده ثلاثة شروح : كبير، وأوسط، وصغير.

وكتاب أحياء علوم الدين للغزالي، المتوفى سنة 505، على ضخامته واتساعه، شرحه الزبيدي صاحب تاج العروس، وطبع ذلك الشرح بفاس سنة 130هـ، في ثلاثة أجزاء، ثم في الميمنة سنة 1311هـ في عشرة أجزاء. ويتمثل الجانب الثالث من إحياء التراث في التلخيص والتهديب فكتاب الإحياء السالف الذكر، قام باختصاره أمهر بن محمد الغزالي، شقيق الإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، كما اختصره اختصارين اثنين أبو العباس الموصلي، المتوفى سنة 622هـ. واختصره أيضاً الأمام السيوطي. وآخر اختصار له اليوم ما نشره عبدالسلام هارون باسم (تهديب احياء علوم الدين) في مجلدين.

أما إحياء التراث في هذه العهود الحديثة فقد لبس ثوباً جديداً، يمتاز بالنشاط السريع الناجم من إنتاج المطابع الحديثة، فهي بلا ريب كانت عاملاً فعالاً في نشر التراث الفكري على نطاق واسع، وعلى صور شتى ودرجات

مختلفة، من الصحة والتوثيق، وعلى مراحل متدرجة من الدقة والعناية حتى وصلت ما يداني القمة في عصرنا الحاضر. وكان للعلماء المستشرقين جهد بارع في هذه الزاوية، وسبق لا يمكن إنكاره، وفهم كانوا أساتذة الجيل الحاضر في الطريقة العلمية التي جروا عليها، مستضيئين بلا مرية بجهود أسلافنا الأقدمين في رواية كتب الحديث واللغة والشعر والأدب والتاريخ، في دقة وأمانة ونظام بارع.

ولقد نبغ من بين هؤلاء المستشرقين علماء أمناء، قاموا بنشر عيون ثمينة من التراث العربي في أمانة علمية اقتبسوها من أسلافنا مقرونة بعناية خاصة في صنع الفهارس الغنية. وهذا أيضاً كان من شأن جمهور أسلافنا، فكتب الرجال عندنا تتال ترتيباً فهرسياً ممتازاً مقروناً بالأحاديث والاشارات الذكية، كما أن الدقة في مقابلة المخطوطات ومقارنتها، ميزة عربية سبّاقة، عرفها أبائنا الأولون.

ولقد كانت فكرة إحياء التراث الثقافي العربي والنشاط فيه، فكرة قومية قبل أن تكون فكرة علمية، فإن طغيان الثقافة الأوروبية والنفوذ التركي وضغطه، كان أن يأخذ بمخنق العرب في بلادهم، فأرادوا لذلك أن يخرجوا متنفساً نقياً يحسون فيه بكيانهم المستمد من كيان أسلافهم، في الوقت الذي ألفوا فيه الغرياء من الأوروبيين يتسابقون ينبشون كنوز الثقافة العربية.

فانطلق العربي في مصر والشام وسائر البلاد العربية، بدافع من هذه القومية، يسارعون استخراج تلك الكنوز الغالية، واستنباط تلك العيون الدافقة. من هذا المنطلق القومي، وجددتني في سن مبكرة حقاً، أسعى وأرحب بالدخول في هذا الميدان الفسيح، مع تهيب وحذر شديدين. وأول كتاب اقحمت نفسي فيه إقحاماً، وبدأته بشيء من التحقيق، هو كتاب (متن أبي شجاع) أمهر

ابن الحسين الأصفهاني، المتوفى سنة 593هـ، في فقه الشافعية، وكان مقرراً على طلاب المعاهد الدينية في سنة 1925م، وقد مررت في هذا الكتاب بتجربة الدقة في ضبط النصوص، وهي أعلى ما يطلب من إحياء التراث. وخضت بعد ذلك تجربة أخرى قدمها العالم الكبير المغفور له محب الدين الخطيب، فقد كنت أكثر التردد على مكتبته التي لا تزال قائمة الآن باسم المكتبة السلفية، وألتقي حنيئذ بالعلامتين الكبيرين أحمد تيمور باشا وأحمد زكي باشا، وقد أنس محب الدين الخطيب مني ومن أخي محمود شاكر بعض الكفاية، وكنا في بدء الدراسة الثانوية، فعهد إلينا بالاشتراك معه في تحقيق (أدب الكاتب) لابن قتيبة، الذي نهضت فيه بالعبء الأكبر، فكان ذلك تجربة مشجعة لي على الاندماج في ذلك التيار. وكان ذلك في سنة 1346هـ.



ثم كانت المدرسة الأولى في جديّة التحقيق مني، أن يكل إلي محب الدين الخطيب تنسيق التحقيق لخزانة الأدب للبغدادي، في طبعتها الأولى، حينما كنت طالباً بتجهيزية دار العلوم، فلم أكد أتم الدراسة في دار العلوم العليا إلا وقد أتممت تحقيق أربعة أجزاء من الخزانة، بالمشاركة مع العلامة أحمد تيمور باشا، الذي كان له بعض تحقيقات عابرة ممتازة، ومع العلامة عبدالعزيز الميمني الذي كانت تحقيقاته تمتاز بتخريج الأمثال الواردة في الخزانة، وبينها نظرات معدودة أيضاً في التحقيق، وقد عقد هذا العمل صلة بيني وبين المخطوطات، ودراستها وتعرف خطوطها، والخصائص الكتابية لها.

أما المدرسة الجامعة لي فكانت في نطاق كتاب الحيوان، للجاحظ، الذي بذلت فيه أقصى جهدي في فترة الشباب، وفتحت فيه النوافذ لتأمل ملابسات التحقيق وتجاريه المثيرة، التي جعلتني أستطيع أن أرسم بعض زواياه، وأن أصور أعماقه التي خضت فيها. فدفعني ذلك كله أن أبنّي كتابي المتواضع (تحقيق النصوص ونشرها)، وهو لا يزال بحمد الله نبراساً - أن صح هذا التعبير - لكل من أراد أن يدخل في غمار هذا الفن الشريف، لم يزاحمه كتاب آخر. وهو الآن في طبعته الخامسة.

فأول ما اهتديت إليه في هذا المجال قضية تعدد المخطوطات للكتاب الواحد، وبأيها يأخذ المحقق؟ وكيف يرتب منازلها؟ وكيف يستخدمها عندما تتعدد.

وقد اقتضاني وجود سبع مخطوطات لكتاب الحيوان أن أعقد المقارنة بينها، نسخة بعد نسخة، فكانت أفيد على جوانب الأصل الذي سيقدم المطبعة ما تقتضيه هذه المقارنة من خلاف بالزيادة أو بالنقص أو باختلاف الوجوه. وظفرت من ذلك كله أنني استطعت أن أعيد النظر في هذا الكتاب قبل طبعه

سبع مرات، فكانني حفظت الكتاب حفظاً ووعيته ووعياً. وعلمت تمام العلم أن من يريد، تحقيق نص من النصوص، لا يجد مندوحة من أن يعاود قراءته مرة تلو مرة، حتى يكون على إمام كامل بجوانبه المختلفة، وعلى إلف خاص بأسلوبه ومرماه.

ووجدت أن هذا الكتاب، كما يقال بتعبير عصرنا، موسوعة متعددة الجوانب في الثقافة العربية.

وفي الحق أن دار العلوم القديمة كانت تزودنا بكثير من وجوه هذه الثقافة. فعلى هذا الأساس كنت أدفع نفسي الاستزادة من تلك الوجوه، حينما أجد النص الذي أمامي يحتاج مزيداً من الدراسة في هذه الوجوه من اللغة والنحو والشعر، والنقد والقرآن والحديث، والتفسير والفقه، والطب القديم، والبلدانيات والتاريخ، والفلك، بل والطبيخ.

وقد لجأت، فيما لجأت إليه، كتاب في الطبيخ، لمؤلف بغدادى قديم اسمه محمد بن الحسن بن محمد بن الكريم الكاتب، ألفه سنة 623هـ. وعندى منه نسخة بتحقيق الدكتور داود الحلبي، أوصيت بإيداعها دار الكتب المصرية، حيث لا يوجد في القاهرة غيرها.

وأيقنت كذلك أن المتصدي لإحياء كتب التراث لا بد له أن يكون على صلة وثيقة ممتدة بهذه الأصول وغيرها، وهذه هي العدة الأولى للمجاهدين في إحياء التراث. وهذا كله محكوم بأمرين أساسيين لا بد منهما، وهما الأمانة الصادقة، والصبر الصادق الذي قد يتقضي من المحقق الساعات والأيام والأسابيع، بله الشهور، لتوثيق كلمة واحدة، أو علم واحد من الأعلام.

وشيء آخر ظفرت به وتعلمته من تحقيق كتاب الحيوان، هو أن المخطوطات قد يقحم في أثناء سطورها ما هو دخيل عليها، فيحتاج المحقق شيء من الفطنة ليخلص المخطوطة من هذا الزيف الذي خالطها.

فمن عجب أنني وجدت في نسختين من أصول الحيوان هذه العبارة، عند الكلام على العقرب، وهي: (كنت بعجت بطن عقرب إذ كنت بمصر، فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار، كل واحدة نحو أرزه، حرره أبو بكر السروكني).

ومن الواضح الجلي أن هذا الأسلوب المهلهل ليس للجاحظ، والجاحظ أيضاً لم يدخل مصر ولا اقتحم أبوابها، وعبارة (حرره أبو بكر السروكني)، هذا الرجل المجهول، شاهد بأن العبارة مقحمة على الكتاب، وأن هاتين النسختين من الحيوان ترجعان إلى أم زائفة.

أمر آخر وصارخ لفت نظري في تحقيق كتاب الحيوان، وهو ما مُنيت به كتب التراث من بعض التحريفات في نصوص القرآن الكريم. فكثيراً ما لا يحفل الناظر في كتب التراث بالشك في تلك النصوص فيرى في دخيلة نفسه أن هؤلاء العلماء الأعلام لا يثبتون هذه النصوص إلا بعد حفظ وتثبت. لذلك كان من المؤسف أن أعتز على تحريفات مزعجة في هذا الكتاب لم أملك إلا أن أردّها نصابها الصحيح.

وجدت في الجزء الرابع من الحيوان، في جميع النسخ ص 7: (فلما أتوا على وادي النمل)، وهي: (حتى إذا أتوا).

وفي ص 159: "على أن لا أقول على الله إلا الحق فأرسل معي بني إسرائيل" وهي "إلا الحق قد جئتم ببينة من ربكم فأرسل معي بني إسرائيل".

وفي ص 160 في جميع النسخ ، عقب قوله تعالى: "وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ" من سورة النمل الآية 10: "يا موسى أقبل ولا تخف أنك من الآمنين" وهي: "يا موسى لا تخف أني لا يخاف لدي المرسلون"، والتكملة الخاطئة هي من سورة القصص في الآية 31، اختلطت هذه بتلك.

في الجزء الخامس ص 32: "اني مبتليكم بنهر"، وهي أن الله مبتليكم بنهر".

وفي ص 93: "هو الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً"، والوجه إسقاط (هو).

وفي ص 137: (وأنهار من ماء غير آسن" وصوابها: (فيها أنهار من ماء غير آسن).

وفي ص 554: (ثم اسلكي سبل ريك دَلَلًا) وإنما هي (فاسلكي سبل ريك دَلَلًا).

وفي ص 547 في بعض النسخ: (فلما جاء أمرنا وفار التنور)، وفي بعضها الآخر: (ولما جاء أمرنا) وكلاهما تحريف في تحريف، وإنما هي : "فإذا جاء أمرنا" إلى كثير غير ذلك من التحريفات التي هي كالشعرة في العجين، يحتاج المحقق استلالها في حذر بعد مراجعة القرآن الكريم، وبعد النظر الصادق في مختلف كتب القراءات والتفسير.

لذلك أمنت بضرورة تخريج آيات القرآن الكريم ودعوت ذلك في حتمية صادقة، كما دعوت ضرورة الاهتمام بوضع الفهارس للآيات القرآنية الكريمة، وقمت بإشاعة ذلك في جمهور كتبي التي أخرجتها. وكان من نتيجة اليقظة

لهذه الظاهرة الخطير والتجربة المثيرة، أن أُجرِيَ عمل تنقيّة لمختلف كتب التراث التي نفضتها.

ومن ذلك ما وجدت في كتاب (الجواري)، للجاحظ، في مجموعة راماد: "ولا تقرّبوا الزنى أنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً، وهي (كان فاحشة وساء سبيلاً) فقط.

وجاء في جميع مخطوطات كتاب تهذيب اللغة مادة (وقى): "ما لكم من الله من واق)، وهي: "مالهم من الله من واق) كما ورد في اللسان.

وفي مادة (فوق): "ما ينظرون (إلا صيحة مالهم من فوق)، وإنما هي: "وما ينظر هؤلاء إلا صيحة واحدة مالها من فوق"، تحريفان في آية واحدة.

وفي مخطوطات كتاب سيبويه العشرة، ونسخه المطبوعة ثلاث طبعات بباريس والهند وبولاق، هذه الآية المحرفة: "والذاكرين الله كثيراً والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات" عبرت الآية جميع هذه الأجيال المتطاولة على هذا الخطأ. وقد رددتها بحمد الله صوابها بالنص المنزل: "والحافظين فروجهم والحافظات، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات".

وفي أصل مقاييس اللغة مادة (نكب): "وهم على الصراط ناكبون"، وإنما هي: "وإن الذين لا يؤمنون بالآخرة عن الصراط لناكيون".

وفي خزنة 2: 20 في نسخته المطبوعة ببولاق والمخطوطة الشنقيطية، هذا النص، "وما لهم من علم إلا اتباع الظن، " إنما هي: " ما لهم به من علم " وهي الآية 157 من سورة النساء، وأما الآية التي فيها الواو فهي في سورة النجم 28: "وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن".

وفيها 3: 605 في النسختين: "فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم" وإنما هي: وامسحوا".

وفي توضيح ابن هشام في بعض النسخ: (أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) وإنما هي (فانبجست)، وهي الآية 160 من الأعراف، وأولها: (وأوحينا موسى إذ استسقاها قومه أن اضرب)، وأما آية (انفجرت) فهي الآية 60 من سورة البقرة ونصها: (وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت). كثير من تلك التحريفات التي لا يفتن لها إلا حافظ حريص على نصوص الكتاب.

وقد كشفت في أثناء دراستي لكتب الحديث أنه قد وقع مثل هذا التحريف قديماً. وعثرت على هذا النص في كتاب (اختصار علوم الحديث) لابن كثير الدمشقي ص 162. وهو: (وعن القاضي عياض أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتبهم، حتى في أحرف من القرآن استمرت الرواية فيها على خلاف التلاوة، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ، كما وقع في الصحيحين والموطأ، ولكن أهل المعرفة منهم ينبهون على ذلك عند السماع وفي الحواشي).

ولعل ثمرة ما ذكر من دقة التحقيق القرآني، هي أعظم الثمرات التي تنبه المحقق تجنب أضخم مزلق من مزلق الخطأ في إحياء التراث.

وشبهة أخرى اعترتني في النصوص القرآنية أن كثيراً من المؤلفين القدماء، كانوا يستشهدون بالنص القرآني تاركين بعض الحروف أو الكلمات المتصدرة للنص، كالواو والفاء أو أن أو قل، أو ما أشبه ذلك من الحروف والكلم، نحو: (وقل جاء الحق فيقتصر على (قل جاء الحق) أو (جاء الحق)). وقد أوقعتني ذلك في حيرة شديدة، هل من الأمانة أن أزيد الواو أو الكلمة التي قد يخيل

للباحث أنها سقطت من صدر الآية؟ وبعد لأي وجدت الفتوى عند الإمام الشافعي، الذي أجاز حذف ذلك إجازة عملية في الفقرات 643، 974، 975 من تحقيق المغفول له الشيخ أحمد شاكر.

ووجدت تلك الإجازة أيضاً في تفسير مقاتل المسمى (بالأشباه والنظائر)، (مخطوطة مكتبة أحمد الثالث) في أكثر من اثني عشر موضعاً، وقد نبهت تلميذي الدكتور عبدالله شحاتة عند مناقشتي لرسالته التي صنعها تحقيقاً لهذا التفسير، على خطأ تصرفه في هذا الوجه من الاقتباس، بتغييره لأصل مقاتل بالزيادة فيها. ومع هذا التحذير الشديد ألفيته بعد، صفحي لهذا الكتاب، بعد قيامه على طبعه، قد غير النص الأصيل، وبذلك وقعت في الكتاب تلك التشويهاً، كثير مما قام به من إضافات بعض الآيات في صلب النص... وفن التحقيق وضميره يَعدُّ مثل هذا العمل عدواناً على الكتاب وعلى مؤلف الكتاب.

انتقل بعد ذلك القول في بعض مزالق التحقيق، وهو السرعة أو التسرع في الحكم على صحة النص، أو توجيه النص.

أما الحكم بصحة النص فكثيراً ما يكون تابعاً للإلف، وكثرة مروره في ذهن المحقق على صورة لا تختلف، فكلما ورد نظير لما انطبع في ذهن سكت المحقق، ولم يرسل عامل الشك ليستيقين من صحته، فيتركه كما هو مع ما يحمل من خطأ، وهذا أمر كثير الوقوع.

ولكن الممارسة الطويلة علمتني أن أشك في كثير مما أعتقد أنه بديهي، حتى أزداد يقيناً اليقين، وقد يألف المحقق صورة معينة لعلم من الأعلام، أو لقب من الألقاب، فيخيل إليه أن ما خالف الصورة الراسخة في ذهنه هو صواب النص، فيسرع التغيير والتبديل ليثبت ما خاله الصواب.

ومن أمثلة ذلك ما كدت أن أقع فيه في مقدمة معجم تهذيب اللغة، للأزهري، التي يذكر فيها أن أبا عمرو الشيباني اسمه إسحاق بن مرار الشيباني، مع أن اجماع مؤلفي كتب التراجم منعقد على أنه إسحق بن مرار (بكسر الميم) وبراء ثانية في آخره، فحدثتني نفسي أن أصححه بمرار، وكدت ولم أفعل، لأن عهدي بنسخة الأصل أنها دقيقة حد كبير وتوقفت ريثما ازداد يقيناً، فرجعت مرة أخرى ترجمة أبي عمرو في إنباه الرواة، للقفطي 1: 225-226 أتتبعها كلمة كلمة ولفظاً لفظاً، حتى وجدته يقول: "وأما أبو منصور الأزهري الهروي، رحمه الله، فإنه ذكر في مقدمة كتابه في اللغة، الذي سماه التهذيب، أسماء جماعة من علماء العربية، منهم أبو عمرو الشيباني، عفا الله عنه، فأخطأ في اسم أبيه وأورده مصحفاً فقال: "مراد"، وهو خطأ كبير من مثله، ورئي ذلك بخطه في مقدمة الكتاب.

أخبرني ياقوت، واسمه ياقوت الرومي مولى عسكر الحموي، قال: شاهدت بمرور نسخة من الكتاب بخط الأزهري عند بني السمعاني، وفيها "مراد"، وكتب هذا المذكور من هذه النسخة نسخة وأحضرها في صحبته من خراسان.

أقول بعد هذا كله: اني لم أملك إلا أن أثبت النص على خطئه، كما ورد بخط الأزهري، ولم أستحل تغييره وتبديله، لأن هذا النص ملك للمؤلف، وليس لي منحق عليه إلا أن أنبه على الصواب في التعليق.

وأخرى، وقاني الله سرها إذ وجدت ابن اسحاق في السيرة (229 جوتجن)، بلقب أسماء بنت أبي بكر بذات النطاق، وعهدي وعهد الناس بها أنها "ذات النطاقين". فهمت كذلك بتغييرها في أثناء تأليفي لكتابي تهذيب سيرة ابن هشام. ولم أفعل ذلك لأنني لم ألبث أن وجدت ابن هشام يعقبه على ذلك بقوله: "وسمعت غير واحد من أهل العلم يقول: "ذات النطاقين" وتفسيره أنها لما أرادت

أن تعلق السفارة شقت نطاقها باثنين، فعلقت السفارة بواحد وانتطقت بالآخر. فلم يبدل ابن هشام ذات النطاقين، أمانة منه وحفاظاً على النص، مع شهرة اللقب الثاني وورود الحديث المشهور: "أبدلك الله بنطاقك هذا نطاقين في الجنة".

وزاوية أخرى مقابلة لهذه الزاوية، وهي الحيرة العمياء أمام النصوص المحرفة، مع سهولة التأدي معرفة الصواب ويسره. ومن ذلك ما أثبتته الصبان في حاشيته علي الأشموني 4: 192 عند تعليقه على قول ذي الرمة:

ويسقط بينها المرئي لغواً ما ألغيت في الدية الحوارا

إذ يقول الصبان: "وقال البعض: ليس بنظم، وانظر ما ضَبَّطُهُ وما معناه فإنني لم أفق عليه" 1 هـ، لكن وجد في بعض النسخ على وجه كونه نظماً من بحر الوافر، ولفظه:

ويسقط منهما المرئي لقوا كماء العنب في الرية الحواء

ويقيد الصبان ضبط هذا بقوله: "بضمير التثنية في منهما، وضبط لقوا كغزو، وسكون نون العنب، وتخفيف باء الرية وواو الحواء". ولو صرف هذا الجهد الذي بذله في تقييد هذا التحريف، في الرجوع ديوان ذي الرمة، لوجد البيت مستقيماً واضحاً مفسراً.

فهذا نموذج صارخ لضعف التصرف أمام النصوص.

### عوامل التصحيف والتحريف:

ووجدت في رحلتني هذه الطويلة أن هناك عوامل خفية تعمل في إحداث التصحيف والتحريف لكثير من الكلمات أستطيع أن أجملها في ما يلي من النماذج:

العامل الأول هو نقط الحروف، وعدد النقط، ومواضع النقط مثال ذلك:

١. احتراز المودة = احتزاور المودة.

سقط منها نقطة الجيم، وزادت نقطة الزاي.

٢. التمور والبيور = النمور والبيور.

زيدت نقطة النون من أعلى، كما زيدت نقطة الباء من أسفل.

٣. ذانية من بطن الدماغ = دانية.

وضعت نقطة على الدال وأخرى على النون.

العامل الثاني: أسنان حروف الكلمات.

مثال ذلك:

١. تنبيه به = شبيه به.

نقصت سن من الشين فصارت ما ترى.

٢. ظرف الشامام = ظرف الثمام.

زيدت نقطة على الطاء، وزيد سنّان على سن الثاء.

٣. جموسة النياق = حموشة الساق، أي ضمورها،

زيدت نقطة في أسفل الحاء ونقصت سن من أسنان السين، وأضيفت نقطة

علوية إلى السن الأولى من الكلمة الثانية، ونقطتان سفليان على السن

الثانية.

العامل الثالث: التصاق الحروف وانفصالها:

مثال ذلك:

١. خلق الحرص = حاق الحرص، أي شدته.

٢. مالكالديا = مال كالديا، أي صغار الجراد.

٣. يجب له خاطري = يجيله خاطري، أي يديره

والعامل الرابع: التباس الراء بالواو، والعكس، وهي ظاهرة واسعة النطاق.

مثالها: التعويد والإحجام = التعريد والإحجام

التجوم والوجوم = النجوم والرجوم، بالراء، لأنها

التي تناسب النجوم.

المرت = الأرض الجدباء، صحفت بالموت

وكذا الموت صحفت بالمرت.

والعامل الخامس: التباس اللام بالكاف أو الدال، والعكس:

سول القتال = شوك القتاد.

لم يتحول = لم يتحرك.

والعامل السادس: التباس الكاف بالعين والعكس:

جاء في المثل المشهور: الكلاب على البقر، وجدتها محرفة "الكلاب كل

البقر". وكانت هذه الظواهر أو القواعد التي أستتبطتها في تجاربي معينة

لي على حل ألغاز كثير من التحريفات والتصحيحات. وقد أودعتها كتابي

المتواضع (تحقيق النصوص).

**قراءة المخطوطات:**

تراثنا الثقافي العربي، وهو أضخم أنواع التراث الإنساني وأعظمها، وصل إلينا مصوراً في نماذج شتى من الخطوط، ولكل صورة من تلك الصور فروع وفروع للفروع في شكلها وفي رسمها، وهو ما نسميه اليوم بالقاعدة الإملائية. ومعنى هذا أن القارئ والدارس في كتب التراث محتاج خبرة واسعة في تلك الخطوط والضبوط، لكي يصل صواب القراءة. وتحفظ خزائن الكتب ببعض صور الخط الكوفي القديم في بدء تطوره، كما تحفظ بالخط المشرقي الجميل الواضح.

والخط الأندلسي المشتق من الخط المشرقي والخط الأوروبي معاً، يمتاز بشيوع الاستدارات والتقليل من الزوايا، ويتداخل الكلمات وإطالة أواخر الحروف.

والخط المغربي مشتق من الخط الكوفي، ويشترك مع الخط الأندلسي في قاعدة نقط الفاء والقاف، إذ يكتفي كل منهما بوضع نقطة واحدة فوق القاف. أما الفاء فنقطتها في كل منهما مرسومة تحت الفاء من أسفل .

وحروف الهجاء يختلف ترتيبها بين المشاركة والمغاربة: فالمغاربة يرتبون الحروف بطريقة مخالفة لطريقة المشاركة على هذا الوضع: أ ب ت ج ح د ذ ر ز، هذا هو بدء الترتيب عند المشاركة، ثم يختلف الترتيب فنجد بعض ذلك عندهم: ( ط ظ ك ل م )، ثم ( ص ض ع غ ف ق س ش ه و ل ا ي )، وهو الترتيب الذي سار عليه أبو عبيد البكري الأندلسي ( 487هـ )، في (معجم ما استعجم)، وسار عليه أيضاً القاضي عياض السبتي المغربي ( 544هـ )، في كتابه "مشارك الأنوار على صحاح الآثار"، وهو في تفسير غريب الحديث في الصحاح الثلاثة: الموطأ والبخاري ومسلم، وكذا كتابه "ترتيب المدارك، وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام مالك" وغير ذلك.

وقد وَجَدْتُ في تطوافي أن قراءة الخطوط المغربية والأندلسية تحتاج كثير من التمرس والاعتیاد، إذ ضل كثير من المحققين المعاصرين، سبيل القراءة الصحيحة من الخطوط.

### الضبط:

وجدت الكُتَاب الأقدمين مختلفين في وضع بعض العلامات الدالة على إهمال الحروف، فبعضهم يدل على السين المهملة بنقط ثلاث من أسفلها، إما صفّاً واحداً وإما صفّين، وبعضهم يكتب سينا صغيرة تحت السين، ومنهم من يضع فوق الحرف المهمل رسماً أفقياً كالهلال.

والشدة، وهي رأس الشين، نجدها في الكتابة القديمة حيناً فوق الحرف، وأناً تحته كذلك، إذا كانت مقرونة بالكسرة، والفتحة مع الشدة تكتب أحياناً فوق الشدة وأحياناً تحتها فوق الحرف أيضاً، خلافاً لمألوفنا اليوم من تمييز المشد المكسور بكسرة تحت الشدة فوق الحرف، فيخيل لقارئ الكتب القديمة أنها كسرة مع الشدة، مع أن وضع الكسرة تحت الشدة وفوق الحرف أمر لا يكاد يوجد في المخطوطات القديمة، وإنما يكتبون كسرة الشدة تحت الحرف نفسه لا تحت الشدة.

والشدة في المغربية القديمة تكتب أحياناً كالعدد ( 7 ) شديدة التقويس، للدلالة على الشدة والفتحة، على حين يكتبونها كالعدد ( 8 ) للدلالة على الشدة والضمة، وأما الشدة والكسرة فيعبر عنها بالرسم (8) أيضاً لكن تحت الحرف.

بهذه الخبرة الكاملة وعلى ضوءها يستطيع المحقق أن يميز ضبط المخطوطات المغربية والأندلسية، وبنقص هذه الخبرة يقع في مزلق جمة

تبعده عن الصواب، وتجنح به تشويه النصوص البريئة، وتمهد له سبيل  
العدوان عليها.

### الأبناء الأدعياء:

إن تعيين المراجع التي تعين في تحقيق النصوص أمر حتمي لا بد منه  
ولست بحاجة الخوض في تعيين هذه المراجع، فقد أصبحت المناهج العلمية  
الحديثة كفيلة بذلك. كما أن لكل باحث طريقته الخاصة في تعيين هذه المراجع  
والاعتماد عليها، والقاسم المشترك الأعظم فيها، كما يقولون: هو مختلف  
ضروب المعاجم اللغوية، وكتب رسائل الضبط النحوي والاملائي.

لكني أريد أن أنوه بما كشفته من بعض الموسوعات القديمة، التي تضم  
في أحشائها كتباً كاملة أو قريبة من الكاملة، وهي بلا ريب نوع من أصول  
النصوص خطير. وقد أطلقت على تلك الأصول في كتاب "تحقيق النصوص"  
لقب (الأبناء والأدعياء)، وما هي إلا أصول قديمة منقولة في أثناء أصول  
أخرى، فتنتمي بالبنوة إلى أمهاتها.

وحنياً نشرت وقعة صفين، لنصر بن مزاحم - وهي اليوم في طبعها  
الثالثة - لم أجد من أصولها إلا النسخة المطبوعة في إيران سنة 1301هـ  
التي فقد أصلها المخطوط. وكنت في قراءتي لشرح نهج البلاغة لابن أبي  
الحديد، ألمح بين الفينة والأخرى نصوصاً طويلة مقتبسة من كتاب وقعة  
صفين، فاهتدي تفكيري أن أتعب تلك النصوص في مختلف صفحات الكتاب  
وأجزائه العشرين، وأمكنني في قرابة شهر كامل، ويعون من الله، وبصمابرة  
شديدة، أن استخرج نسخة كاملة من هذا الكتاب، لا ينقصها إلا نحو عشرين  
صفحة من نحو 350 صفحة. وقد بينت هذه المقارنة بالأرقام الواضحة في

مقدمتي لوقعة صفين. كما عثرت فيه كذلك على جمهور كبير من كتاب  
"المغازي، للواقدي"، تبلغ نحو ثلاثئمة صفحة.

ومن يتعقب خزانة الأدب، للبغدادي، أو عيون الأخبار، لابن قتيبة، يجد  
مثيلاً لهذا الضرب من الأبناء الأذعياء.

### تصحيح نسبة الكتب إلى مؤلفيها:

إن تحقيق نسبة الكتاب مؤلف يقتضي حذراً شديداً وإماماً صادقاً. وقد كان  
من المعروف المتداول أن مؤلف كتاب "مجالس العلماء" في دار الكتب  
المصرية، هو أبو مسلم كاتب بن خزابة وسجل اسم المؤلف في الفهرس أنه  
"كاتب بن خزابة" فهذا هذا.

أما أبو مسلم فهو محمد بن أحمد بن علي الكاتب، وأما ابن خزابة فهو أبو  
الفضل جعفر بن الفضل بن جعفر، وزير بني الأخشيد بمصر مدة إمارة  
كافور، وكلاهما معروف.

لكنني وجدت أن اسم هذا المؤلف، وقد كتب على الصفحات الأولى من  
الكتاب، وبخط حديث مخالف لخط الأصل، مجلبة للشبهة والشك، ومدعاة إلى  
التحقيق.

ويسلسلة من التحقيقات في نصوص الكتاب ومجالسه، وفي إسناده  
المماثلة تماماً لإسناد أمالي الزجاجي، التي كنت قد حققتها من قبل، وبأدلة  
سبعة أخرى لا يحتمل واحد منها خطأ، قطعت باليقين أن مؤلف هذا الكتاب  
هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي صاحب الأمالي، وأن كاتب  
ابن خزابة هذا ما هو إلا أحد نساخ الكتاب، وقد أوضحت هذا الأمر بأسانيده  
في مقدمة هذه المجالس.

ومرت بي تجربة أخرى في كتاب ظننت أنه من كتب الجاحظ، وهو برقم 2345، أدب، بدار الكتب المصرية، وقد كنت في أحد لقاءاتي بالمغفور له أحمد زكي باشا قد بشرني بأنه قد استحضر لدار الكتب المصرية من تركيا صيداً ثميناً، هو كتاب "تتبيه الملوك والمكايد"، للجاحظ، وقد علقت تلك البشرى بذهني قبل أن أفكر في نشر مكتبة الجاحظ وإحيائها، وحينما صار الأمر جدّاً، ونظرت نظرة الفاحص فيه، وجدت هذه النسبة زيفاً من الزيوف، وباطلاً من الأباطيل، وبحسبك أن تجد في أحد عناوينه "باب نكت من مكايد كافور الأخشيدي"، و"باب مكيدة توزون بالمتقى بالله"، فماذا عدا مما بدأ؟ كافور الأخشيدي كان يحيا بين سنتي 392 و 375هـ، والمنتقى بالله كان كذلك يحيا بين سنتي 297 و 357هـ. وهذا كله تاريخ يجاوز وفاة الجاحظ بعشرات من السنين، إذ كانت وفاة الجاحظ سنة 255 هـ. وأعجب من ذلك أسلوب هذا الجاحظ المفتعل، إذ جاء في صدر مقدمة الكتاب:

"الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتاباً، وفتح للعبد إذا وافى إليه باباً، قسم بين خليفته فطُوروا أطواراً وتحزبوا أحزاباً، وأنفذ فيهم سهمه، أمضى فيهم حكمه، وجعل لكل شيء أسباباً، فهم دائرون في دائرة إرادته لا يستطيعون عنها انقلاباً، داهشون في بدائع حكمته، ومشيتته وإرادته، يعز من يشاء ويذل من يشاء".

وليس هذا الأسلوب بحاجة التعليق، كما أن الكتاب ليس بحاجة أن أسهب في نسبه أبي عثمان الجاحظ.

### صنع الفهارس:

وهذا، في عقيدتي أهم العناصر في نشر المخطوطات وأحيائها، وكان من أول من نفت أنظار الأدباء في جيلنا القديم فهرس كتاب الأغاني، الذي صنعه

المستشرق الإيطالي (اغناطيوس جويدي)، وترجمه إلى العربية محمد بن مسعود، المحرر بجريدة المؤيد المصرية.

وظهرت من بعده فهارس الكتب التي حققها أحمد زكي باشا، ومنها كتاب الأوصاف لابن الكلبي، وكتاب أنساب الخيل كذلك، كتاب التاج المنسوب للجاحظ.

وقد تنوعت بعد ذلك ضروب الفهارس لكتب التراث، وكان لي فيها نصيب وافر، واستحدثت أنواع كثيرة منها، اقتضاها اختلاف ضروب الكتب التي قمت ببعثها.

ولعل أصعب تجربة مررت بها هي تجربة صنع فهارس (جمهرة أنساب العرب)، لابن حزم، وهو أوسع كتاب ألف في علم الأنساب. وقد هالني ما رأيت من كثرة الأعلام التي سردها ابن حزم في كتابه. فهو لا يكاد يفوته ذكر بطن من بطون العرب وفصائلها. وحينما يتعرض لذكر خليفة أموي أو عباسي أو أندلسي، يقوم بسرد أبناء ذلك الخليفة فرداً فرداً. وقد يكون للخليفة الواحد في الفهرس أربعون سطرًا أو خمسون أو ستون بحسب عدد أولاده. وفي هذا إسراف كبير في غير طائل.

وقد وفقني الله بعد طول التفكير أن أشير الموضع الذي سرد ابن حزم فيه هذه الأعلام بوضعه بين قوسين تمييزاً له. وإشارة أسماء الأولاد، فإذا انفرد أحدهم فيما بعد بخير أو حادثة، خصصته في الذكر بإثبات رقم الصفحة التي ذكر فيها الخبر أو الحادثة، وأما موضع السرد فهو وأخوته في ذلك سواء، يشار إليه بوضعه بين القوسين اللتين تجمعان الأخوة جميعاً. وبذلك اختصرت

فهرس الأعلام نحو الربع، وصارت نسبة الفهارس كلها صلب الكتاب مع ذلك  
معا يعادل 36%.

$$183 = 512 - 695 \quad 36\% \text{ تقريباً.}$$

512

ومعنى هذا كله أن صنع الفهارس يحتاج دقة ودراسة تتناسب مع موضوع  
الكتاب وحجمه، في غير ما إسراف أو تقصير.

### مقدمة التحقيق:

وهي تقتضي عرض دراسة خاصة بمؤلف الكتاب وعصره، وبالكتاب  
وموضوعه، وعلاقته بغيره من الكتب التي تَمَّتْ إليه بسبب من الأسباب.

كما تقتضي عرض دراسة فاحصة لمخطوطات الكتاب، مقرونة بالتحقيق  
العلمي الذي يؤدي صحة نسبة الكتاب والاطمئنان إلى متنه، مع وصف النسخ  
التي كان التعويل عليها في التحقيق وصفاً دقيقاً، يتناول خطها، ورقمها،  
وحجمها، ومدادها، وتاريخها، وما تحمله من إجازات وتمليكات، وكذلك كل ما  
يلقي الضوء على قيمتها التاريخية، مع عرض بعض النماذج المصورة.

وهذا كله أصبح أمراً مقررّاً بين المحققين. وقد دلت التجربة العملية على  
أن تقديم هذه الدراسات للمطبعة إنما يأتي بعد الفراغ من معالجة تجارب الكتاب  
جميعه، واستقرار أرقام الصفحات، لكي تتيسر الإشارة إلى المواضع التي  
تستدعي الدراسة إبرازها. فمقدمة التحقيق كعنوان الرسالة: يقرأ أولاً ويكتب آخرًا.

عبدالسلام هارون